SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.21 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/JOHS.V21I1.1422

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

(دورنقص السيولة النقدية في انتشارظاهرة الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة) دراسة وصفية تحليلية على عينة من أرباب الأسر في مدينة سبها

* فاطمة محمد المهدي و المبروك محمد أبو القاسم أبو سبيحة

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا.

الملخص

إن نقص السيولة النقدية يشكل ظاهرة من القلق والاهتمام، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي الإ أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الليبي.

لهذا كان سبب اختيار موضوع نقص السيولة النقدية لأنه أقرب للواقع وأقرب للفهم، وكذلك الكشف عن دور نقص السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة .

هدف البحث إلى إبراز العلاقة بين نقص السيولة النقدية والانحراف الاجتماعي، فقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يلاءم طبيعة الدراسة ويلاءم الواقع الاجتماعي وتم الاعتماد في جمع البيانات لهذا البحث على المقابلة المقننة بالأسئلة الاستبيان، وعلى برنامج **spss** لتفريغ واستخراج النتائج.

واتخذت من أرباب الأسر محلة الجديد في مدينة سبها مجالا مكانيا للدراسة، أما المجال البشري فقد تمثل في عينة عشوائية مكونة من (140) مفردة من أرباب الأسر تم اختيارهم عشوائياً.

أهم نتائج البحث :

1. هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية على انتشار الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة يعزى لمتغير الجنس؛ وهذه الفروق دالة إحصائياً في المحور الأول [المشكلات الأسرية]، وجاءت الفروق لصالح الإناث، وكذلك دالة إحصائيا في إجمالي المحاور [الانحراف الاجتماعي]، لصالح الإناث أيضاً .

2. هناك فروقا في اتجاهات المبحوثين حول دور نقص السيولة النقدية في انتشار الانحراف الاجتماعي يعزي لمتغير الدخل الشهري ، وجاء المحور الأول غير دال إحصائيا ، أما المحور الثاني [المشكلات الأمنية] فقد جاء دال إحصائيا، بينما جاء إجمالي المحاور غير دال أيضا.

الكلمات المفتاحية:

السيولة النقدية
الانحراف الاجتماعي
القيم الاجتماعية
الأسرة

The role of cash shortage in the spread of delinquency in the family An analytical descriptive study on a sample of families in the city of Sabah, University / college of Arts

*Fatimah Mohammed Almahdi , Almabrouk Mohammed Abu isbayhah

Department of Sociology and Social Work, Faculty of Arts, Sebha University, Libya

Keywords:

Family
social values
cash shortage
social devianoe

ABSTRACT

This The lack of cash flow constitutes a phenomenon of concern and concern ,due to several reasons whether at the political, security or economic Levels , but its negative effects were severe and dangerous ,threatening the social , economic and political stability in Libyan society

This , was the reason for choosing the topic of cash shortage because it is closer to reality and closer to understanding , as well as revealing the role of cash shortage within the family .

The aim of the research is to highlight the research is to highlight the relationship between cash shortage and social deviation , the research relied on the descriptive analytical approach because it suits the nature of the study and suits the social reality

*Corresponding author:
E-mail addresses: Fatima90mohammed@gmil.com ,(A. M. Abu Isbayhah) Alm.abuisbhayhah@sebhau.edu.ly

Article History : Received 29 August 2021 - Received in revised form 09 November 2021 - Accepted 29 March 2022

From the heads of families , the new locality in the city of Sabah was taken as a spatial field for the study ,while the human field was represented in a random sample consisting of (140) individual heads of individual heads of families who were chosen at random .
The most important search results :
1-There are statistically significant differences in the role of lack of cash flow on the spread of social due to the gender variable , these differences are statistically significant in the first axis] family problems [,and the difference are in favor of females, as well as statistically significant in the total axes]social deviation [, in favor of females as well.
2-There are differences in the respondents ,attitudes about the role of cash shortage in the spread of social deviation due to the monthly income variable ,the first axis was not statistically significant, and the second axis] security problems [was statistically significant , while the total axes were also not significant .

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، ونصلي ونسلم على أشرف عبادك ،وأكمل خلقك، خاتم المرسلين ، ومعلم المعلمين ، نبينا ورسولنا محمد بن عبد الله الأمين، خيرَ من علم وأفضل من نصح .

وبعد : ... إن سبب اختيار موضوع نقص السيولة النقدية يعود لأنه أقرب للواقع و أقرب للفهم، لاسيما وانها أزمة آنية يعيشها المجتمع الليبي، ويعاني من سلبياتها، وما تلعبه من دور في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي، وانعكاس ذلك على القيم الاجتماعية داخل الأسرة الليبية، والهدف من اختيار هذا الموضوع إبراز العلاقة بين نقص السيولة النقدية والانحراف الاجتماعي ، وبحسب علم الباحثة لم توجد من الدراسات السابقة ما تناول موضوع نقص السيولة النقدية بشكل مباشر في المجتمع الليبي ، وربما يعود ذلك لحداثة هذه الظاهرة التي لم يتعدَ عمرها الخمس سنوات أو يزيد ، وبالتالي تم الاستنتاج من بعض الدراسات السابقة حول الانحراف الاجتماعي والقيم الاجتماعية ، والتي أشارت إلى الموضوع بشكل غير مباشر منها: دراسة عبد الرؤوف ضبيع : السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الأسرة المصرية في الريف والحضر سوهاج – مصر 1998 ، ودراسة شهيب عادل : الفقر والانحراف الاجتماعي، دراسة التسول والدعارة بجامعة بوزيان ، الجزائر، 2008 ، ودراسة صباح سليماني : الفقر وانحراف الأحداث، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2004 ، ودراسة مالك عبد القادر أبو سبيحة : أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري ، ليبيا ، 2006 ، ودراسة فاطمة عثمان بشير : دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ، سبها - ليبيا ، 2015، وأخيراً دراسة مبارك عوض الكريم : أثر انتشار الجريمة على الواقع الاجتماعي والسياسي في مدينة سبها ، 2015 ، المنهج الذي أتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي .

عناصر البحث :

الفصل الأول الإطار العام للبحث (تحديد مشكلة البحث، أهمية البحث ، أسباب اختيار الموضوع ، أهداف البحث العلمية والعملية ، مفاهيم البحث ، فروض البحث)

الفصل الثاني : يتناول الإطار النظري للبحث

(البحوث والدراسات السابقة، النظريات الاجتماعية المفسرة للظاهرة) .

الفصل الثالث: (يتناول العلاقة بين نقص السيولة النقدية و الانحراف الاجتماعي) .

الفصل الرابع : (الأسس المنهجية للبحث)

الفصل الخامس :الخاتمة، نتائج البحث، التوصيات، الصعوبات ، قائمة المصادر والمراجع .

كما أتوجه بالشكر والدعاء الخالص إلى من قرأ هذا البحث وأرشدني فيه وأنار لي الطريق
..

الإطار العام للبحث :

تحديد مشكلة البحث:

لقد تغيرت ملامح حياة المواطن الليبي في الريف والحضر ، خاصة بعد التغيرات السياسية التي حدثت في 2011، وما تمخض عنها من تجميد لأرصدة ليبيا من العملة الصعبة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2011/1970، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ، بسبب شح السيولة النقدية وما نتج عنها من مشكلات ألقت بظلالها على الأسرة، وأصبحت مصدر ضغط كبير عليها، وقد استفحلت أزمة نقص السيولة النقدية بالمصارف حيث تشير الإحصائيات إلى أن حجم السيولة المطروحة في المصارف الليبية بلغ (834,081.8) مليون دينار ليبي خلال 2014، بينما شهدت سنة 2019 انخفاضاً في حجم السيولة النقدية حيث وصلت إلى (668,173.9) مليون دينار، وقد أثر ذلك على المواطنين بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام . (مصرف ليبيا المركزي ، 2019)

إن نقص السيولة النقدية من المشاكل الاقتصادية التي أفرزت ظواهر متعددة من ضمنها الانحراف الاجتماعي، فقد اختلفت آراء كل من علماء الاجتماع، وعلماء النفس، وعلماء الاقتصاد في كثير من الدراسات حول الانحرافات السلوكية كالجريمة وجنوح الأحداث والتفكك الأسري وغيرها، إلا انهم اتفقوا إلى حد كبير على اعتبار الجانب الاقتصادي من أهم المتغيرات التي تلعب دورا في هذه الظاهرة.

وقد أشارت الإحصائيات إلى ارتفاع عدد الجرائم المسجلة في مديرية أمن سبها خلال 2016 إلى 286 حالة قتل عمد؛ من بينها 181 حالة لمواطنين ليبيين، و153 حالة خطف لمواطنين ووافدين من جنسيات مختلفة، مشيرة إلى ارتفاع جرائم الحرابة إلى 624 حالة ، إضافة إلى ارتفاع معدل سرقة السيارات بالقوة .(بوابة الوسط ،2011) .

وفي آخر إحصائية لوزارة الداخلية للمباحث الجنائية عن الجريمة خلال 2020 سجلت أعلى نسبة لعدد القضايا المسجلة على مستوى ليبيا لتعاطي الخمور وتصنيعها والإتجار بها (660) قضية، وعدد المقبوض عليهم 949 شخص، وعدد عمليات النصب بلغت 524 قضية وعدد المقبوض عليهم 533 شخص ، بينما عدد السرقات بالإكراه 519 قضية وبلغ عدد المقبوض عليهم 576 شخص . (وزارة الداخلية ، جهاز المباحث الجنائية ، 2021)

ومما لاشك فيه ، أن للقيم الاجتماعية دوراً أساسياً وهاماً في الوقاية

من الجريمة ، من خلال غرس قيم تعمل على مكافحة الجريمة في المجتمع ،من خلال الأسرة التي تغرس القيم الصحيحة في أبنائها .

عليه تتمحور مشكلة البحث في : دور نقص السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة

أهمية البحث :

إبراز الدور السلبي لنقص السيولة النقدية في انتشار الانحراف الاجتماعي، وأثر هذا النقص على القيم الاجتماعية السائدة في الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة ومدى عرقلته لمسيرة التنمية بليبيا.

أسباب اختيار الموضوع :

1- التعرف على دور نقص السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي.

2- نظراً لارتفاع معدلات الجريمة داخل المجتمع وبكافة أشكالها.

3- التعرف على دور القيم الاجتماعية في الحد من الجريمة داخل المجتمع .

4- قلة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث خاصة في المجتمع المحلي .

أهداف البحث :

أ. الأهداف العلمية :

1- الكشف عن مدى تأثير هذه الأزمة في انتشار الجريمة داخل المجتمع وأثرها على برامج التنمية.

2- دق ناقوس الخطر والتنويه إلى أثر أزمة نقص السيولة النقدية على القيم الاجتماعية السائدة في الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصف عامة .

3- تسليط الضوء على ظاهرة الانحراف وأثره على القيم الاجتماعية داخل الأسرة .

ب- الأهداف العملية :

أ- يساعد هذا البحث في إرشاد الأسرة حول أهمية غرس القيم التي تحد من الجريمة في نفوس الأبناء.

ب- الاستفادة من نتائج البحث ، بالخروج بتوصيات من الممكن استخدامها في مكافحة الجريمة، والتصدي لها بغرس قيم فاعلة .

تساؤلات البحث :

ينطلق البحث من تساؤل رئيس مؤداه (ما الدور الذي يلعبه نقص السيولة النقدية في انتشار الانحراف الاجتماعي في المجتمع الليبي ؟) .

ويتفرع منه تساؤلات فرعية هي :

1- هل تعزز الأسرة القيم الاجتماعية الموجبة للحد من الجريمة بين أبنائها ؟

2- ما أهم أشكال الانحراف المنتشرة بين أفراد المجتمع بسبب نقص السيولة ؟

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في البحث :

أ. مفهوم السيولة النقدية Cash Flow:

وعرّفت السيولة النقدية بشكل شامل على أنها:(عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل، وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم ، وتقديم الائتمان في شكل قروض، وسلفيات لخدمة المجتمع).(عبد الغفار،حنفي ،2007 ، ص 211)

وتعرف السيولة النقدية إجرائياً على إنها: المبالغ المالية أو النقود الحية الموجودة داخل الأسرة، أو بيد أعضاءها، والتي تستخدمها لتوفير احتياجاتها المختلفة .

ب. مفهوم الانحراف الاجتماعي :

تعريف الانحراف من الناحية الاجتماعية بأنه (كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطيرة وتهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع) . (مصطفى العوجي، 1406 هـ ، ص 24)

تعريف الانحراف إجرائيا : هو الموقف الذي يكون فيه الفرد ويكون هذا متعارضا مع القواعد والنظم والتوقعات والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومخالفا لآليات الضبط الاجتماعي، وتهدد أمن و استقرار المجتمع.

ج. مفهوم القيم الاجتماعية :

القيم بالمفهوم الاجتماعي :

أن القيم ليس كامنة في الأشياء ولا ثابتة فيها وأن الإنسان هو الذي يحمل القيمة في ذهنه ويخلعها على ما يريد ، فالأشياء من وجهة النظر الاجتماعية حيادية أي ليس في حد ذاتها مفيدة ، أو خارقة خيرة ، أو شريرة صحيحة أو خاطئة .

تعريف القيم الاجتماعية :

هي كل ما يستثير في مجتمع إنساني اهتماماً عاماً سواء كانت القيمة متمثلة في موضوع حسن الملموس، أم في صفة معنوية مستحبة ، ومن شأن القيمة الاجتماعية أن تسد حاجة اجتماعية حيوية ، أو ترضي اتجاهات نفسية عامة في عدد كبير من الأفراد،والشعور نحو القيمة والاهتمام بها يتصف بالديمومة والاستمرار النسبي ، ويتمثل هذا الاهتمام في وجود قواعد سلوكية تتبين كيفية التعبير عن أهمية القيم، ومع وجود جزاء (ثواب - عقاب) الأول، لمن يحترم القيم والثاني لمن يخالفها ، ووجود رموز اجتماعية يتم بها التعبير عن احترام هذه القيم واكتسابها . (المبروك أبو سبحية، 2013 ، ص - ص 286 - 287).

تعريف القيم إجرائيا :هي المنظار أو المحك الأساسي الذي من خلاله يمكن الحكم على سلوك الأفراد بين ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب مما ابتدعته الجماعة لنفسها ليربط بين أفرادها، ويقيم بينهم رأياً عاماً له أسس ثابتة ومستمرة نسبياً، وهي المحك في توجيه سلوك الأفراد وضبطه.

فروض البحث :

يرتكز هذا البحث على الفرض العام الذي مؤداه: [توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين نقص السيولة النقدية و الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة].

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي عدداً من الفروض الفرعية وهي :

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير الجنس .

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير الحالة العملية .

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير حجم الأسرة .

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير الدخل الشهري .

الفصل الثاني الإطار النظري للبحث

مجالات البحث :

المجال الموضوعي : دور نقص السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة

المجال المكاني أو الجغرافي : محلة الجديد بمدينة سبها كمجال جغرافي لإجراء الدراسة الميدانية بحدوها الإدارية الحالية .

المجال الزمني:(2021/01/15– 2021/02/18)

المجال البشري : أرباب الأسر بمحلة الجديد، والتي يبلغ عدد سكانها إجمالياً (24708) نسمة، وبذلك تكون وحدة التحليل في هذا البحث هو رب الأسرة أو من ينوب عنه من أفراد الأسرة .

الدراسات السابقة :

أ. الدراسات المحلية :

1. دراســة مالك عبد القادر أبو سبيحة: أثر تخفيض قيمة العمــلة الوطنية على الميزان التجاري ، 2006، ليبيا .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانخفاض الذي حدث في قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري خلال الفترة من 1986-2003، وذلك من خلال دراسة وتحليل التركيب السلعي للميزان التجاري الليبي، والوصول إلى معادلة تبين العلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري، وقد اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، وفي الجانب العملي على منهج التحليل الكمي، واستخدم الباحث الكتب والدوريات والمجلات المتخصصة والتقارير السنوية والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، وكذلك إحصاءات التجارة الخارجية في جمع المعلومات والبيانات عن موضوع الدراسة، كذلك اعتمد في أساليب تحليل البيانات على معادلة خط الانحدار البسيط لقياس تأثير تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري ومكوناته ، وذلك لمعرفة أثر التغير في الميزان التجاري ومكونات الناتج عن التغير في سعر صرف الدينار الليبي خلال 1986 - 2003 .

من أهم نتائج الدراسة :

كلما اتبعّت الدولة سياسة تخفيض قيمة الدينار، أدى ذلك إلى زيادة في قيمة الصادرات، مما يؤثر إيجابيا على الميزان التجاري، ويؤكد على أن الزيادة في قيمة إجمالي الصادرات الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الليبي كانت ناتجة عن الزيادة في قيمة الصادرات من النفط ومشتقاته، لا عن الزيادة في حجم الصادرات غير النفطية ، وهذا ما يؤكد على عدم مرونة الطلب على السلع المصدرة في الاقتصاد الليبي.

كلما انخفضت قيمة الدينار أدى ذلك إلى زيادة في قيمة الواردات ، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري ، وهذا ما يدل أيضاً على أن الاقتصاد الليبي لا يتمتع بمرونة في الإنتاج ، حيث أنه رغم ارتفاع أسعار السلع المستوردة، إلا أن الطلب على استيرادها لم ينخفض .

تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في الموضوع، وهو السيولة النقدية وأثارها الاجتماعية على المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، ، ومن سلبيات تخفيض قيمة العملة الوطنية أنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية، خاصة تلك التي ليس لها بديل محلي ، كذلك ارتفاع تكلفة المعيشة بالنسبة للمواطنين من ذوي الدخول المحدودة "

2. مبارك عوض الكريم : أثر انتشار الجريمة على الو اقع الاجتماعي والسياسي في مدينة سبها ، 2015 .

هدف البحث إلى التعرف على الواقع الجريمة بمدينة سبها من وجهة نظر المبحوثين ، كذلك التعرف على أثر التدهور الأمني على الوضع الاجتماعي بمدينة سبها، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي على مواطني مدينة سبها من الجنسين 132 ألف شخص ، شارك في البحث 461 شخص ، أداة البحث استمارة الاستبيان عن طريق الإنترنت ، الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

- أعلى نسبة من المبحوثين رأوا أن أكثر من يقوم بعمليات السرقة وقطع الطريق هم من الليبيين 57.3% .
- أعلى نسبة من المبحوثين رأوا أن من يقوم بتنفيذ هذه العمليات الإجرامية هم من سكان المدينة 63.3% ، مقابل 12.6% رأوا أنهم من خارج المدينة .

يتفق هذا البحث مع البحث الحالي في الموضوع، وهو الجريمة كشكل من أشكال الانحراف الاجتماعي وفي مجتمع البحث وهو مدينة سبها، كذلك تناول الجانب الاقتصادي كسبب للجريمة، ولا شك أن أزمة السيولة النقدية هي مشكلة اقتصادية بامتياز .

3. فاطمة عثمان بشير: دورالقيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ، سبها ، 2015.

هدف البحث إلى التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة لدى الشباب ، ومعرفة أثر القيم الاجتماعية التي تعمل على الوقاية من الجريمة ، منهج البحث الوصفي تحليلي على عينة طبقية منتظمة والبالغ عددها (122) طالب وطالبة، وتم استخدام استمارة الاستبيان والمقابلة .

قد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- إن اتجاهات الشباب حول (الولاء للوطن يحد من ارتكاب الجريمة) تبين أنه دال إحصائياً ويبلغ المتوسط الحسابي (2.26) وانحراف المعياري (0.45) بنسبة 82%.

- تشير النتائج إلى أن (قيمة الأمانة) كانت دالة إحصائياً وأعلى نسبة تشير أن (الأمانة تدفعني للتحلي بالأخلاق الحسنة) بنسبة (87%) وانحراف معياري 0.43 .

يتفق هذا البحث مع البحث الحالي في الموضوع، وهو دراسة دور القيم الاجتماعية السائدة في الأسرة وفي تعزيز الأخلاق الحسنة لدى الشباب ووقايتهم من الانحراف والانجراف نحو خطى الجريمة، ويختلف عنه في أن البحث الحالي ركز على موضوع نقص السيولة النقدية .

ب- الدراسات العربية :

1. دراسة عبد الرؤوف ضبيع : السياسات الاقتصادية و انعكاساتها على الأسرة المصرية في الريف والحضر، سوهاج – مصر، 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بتطبيق السياسات الاقتصادية في مصر، بالإضافة إلى التعرف على كيف تواجه هذه الفئات هذه الآثار لهذه السياسات، وكذلك التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على الطبقة الوسطى في مصر، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، كذلك اعتمدت على المنهج الوصفي للوقوف على الحالة الفئات الاجتماعية المختلفة .

وقد استعانت هذه الدراسة بصحيفة الاستبيان في جمع المعلومات، وتمثل مجتمع البحث في مجموعة من الأسر المصرية الريفية والحضرية بمحافظة سوهاج ، وبلغ حجم العينة (300) مفردة ، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية المنتظمة.

أهم نتائج الدراسة :

على الرغم من ضآلة المنفق في أوجه الإنفاق المختلفة عند شرائح المكون الأساسي للطبقة الوسطى، إلا أن معظم أفراد هذه الشرائح يقرون بعدم كفاية الدخل للمتطلبات اليومية والضرورية، الأمر الذي يهدد إشباع الاحتياجات الأساسية لهذه الفئات، ويقلل من تحقيق فرص التنمية الاجتماعية لهذه الشرائح، وأن الاستمرارية في هذه التوجهات من شأنها أن تعرقل نمو الطبقة الوسطى؛ أو على الأقل تساهم في تزايد فرص تدهورها ، وفي هذا تكمن كثير من الأخطار التي لا تقف حدودها عند الجوانب السلبية فقط، بل يمكن أن يتعدى ذلك إلى حد ظهور صور غريبة على المجتمع المصري تتمثل في أشكال العنف.

البدائل المتاحة أمام هذه الشرائح للحفاظ على قدر أدنى من تلبية الاحتياجات الضرورية لا يتسنى في عمومها بقدرة هذه الفئات على إمكانية مواجهة هذه الأعباء المتزايدة، وقد كانت الرشوة هي أحد هذه البدائل، وتلك ظاهرة أصبحت ملموسة في كثير من القطاعات الإدارية.

تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في الأهداف، والمنهج المستخدم، وتختلف عنه في نوع العينة وأدوات جمع البيانات .

2. دراسة شهيب عادل: الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول والدعارة بجامعة بوزيان، الجزائر، 2008.

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن العلاقة الارتباطية بين مشكلة الفقر والانحراف الاجتماعي، وإلى أي مدى يساهم الفقر في انتشار الانحراف الاجتماعي، استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وكانت أداة جمع البيانات الاستبيان والملاحظة والمقابلة، عينة البحث عينة قصدية، وعينة كرة الثلج حيث بلغ حجم العينة 37 مفردة 20 مبحوث يمثلون متغير التسول و17 مبحوثة من يمثلن متغير الدعارة ، واستخدم الباحث المقابلة الحرة مع الأسر الفقيرة استخدام الباحث عينة القصدية، وعينة الكرة الثلج يرجع إلى أن طبيعة مجتمع البحث غير محددة، وقد استعان الباحث بالإحصاء الوصفي الذي يتمثل في التكرارات والنسب المئوية واستخدم مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي ومعاملات الارتباط باستخدام كا[2] .

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج كان من أهمها:

- إن العلاقة بين متغير الدخل كمؤشر من مؤشرات ظاهرة الفقر، وظاهرة التسول والدعارة هي علاقة طردية أي أنه كلما زاد الفقر من خلال انخفاض معدل الدخل زادت ظاهرة التسول والعكس صحيح .

- العلاقة بين المستوى المعيشي وظاهرة التسول والدعارة هي علاقة طردية ، أي أنه كلما زاد الفقر من خلال تدني المستوى المعيشي زادت ظاهرة التسول والدعارة والعكس صحيح .

- كلما زادت الأماكن الفقيرة زاد انتشار ظاهرة التسول والدعارة مما يدل على انتشار ظاهرة التسول والدعارة وغيرها من مظاهر الانحراف الاجتماعي .

تتفق هذه الدراسة مع الدارسة الحالية في أن من الآثار الاجتماعية لنقص السيولة النقدية هو الفقر، وما يخلفه من مظاهر للانحراف الاجتماعي في المجتمع، كذلك في أداة جمع البيانات، ونوع العينة ومنهج ومجتمع البحث .

3. صباح سليماني : الفقر وانحراف الأحداث ، جامعة محمد خضير بسكره، 2004 .

جاءت أهداف الدراسة كالآتي:

- محاولة الوصول إلى فهم حقيقي لظاهرة انحراف الأحداث وكيف يساهم الفقر في حدوثها،من مختلف أبعادها.
- التعرف على أهم الظروف المصاحبة للفقر، والتي يعيش في ظلها الأحداث الفقراء.
- معرفة كيف تساهم الظروف المصاحبة للفقر في تكوين الاستعداد للانحراف لديهم.

اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي ، واعتمد الباحث في جمع البيانات الملاحظة – المقابلة – الاستمارة .

وجاءت أهم نتائج الدراسة كالآتي:

-إن لضعف إشباع الحاجات الضرورية دورا في انحراف الأحداث.

-هناك علاقة بين الظروف السكنية المتواضعة وعلاقتها بالانحراف، وبالتحديد دور السكن في ظروف غير ملائمة في اتجاه الأحداث نحو الانحراف.

-إن التفكك داخل اسر الأحداث يؤدي إلى انحرافهم.

تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في أن من الآثار الاجتماعية لنقص السيولة النقدية هو الفقر، وما يخلفه من مظاهر الانحراف الاجتماعي للأحداث في المجتمع، كذلك في أداة جمع البيانات، ومنهج البحث.

ثانيا : النظريات الاجتماعية المفسرة للمشكلة:

أ. النظرية البنائية الوظيفية :

تعترف النظرية البنائية الوظيفية بأن لكل مجتمع أو منظمة بناء، والبناء يتحلل إلى أجزاء وعناصر تكوينية، لكل جزء أو عنصر وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع، لذا فالفكر البنائي الوظيفي يعترف ببناء الكيانات أو الوحدات الاجتماعية ويعترف في الوقت ذاته بالوظائف التي تؤديها الأجزاء والعناصر الأولية للبناء أو المؤسسة ووظائف المؤسسة الواحدة لبقية المؤسسات الأخرى التي يتكون منها المجتمع، وتسعى البنائية الوظيفية لتحقيق الأهداف الرئيسية للنظام وقابلية النظام على تحقيق الوحدة بين أعضائه قدرته على المحافظة على الاستقرار والانسجام، إن شعور الفرد بالاغتراب والعزلة عن المجتمع في ظل انهيار النظام الاقتصادي والأمني، ووقوفه عاجزاً على تحقيق آماله وطموحاته، ووقوعه في دوامة الصراع بينه وبين عدم القدرة على تلبية متطلبات الأسرة المعيشية؛ مما أدى إلى تغير أنماطها، مما يدفعه للقيام بأعمال الانتهاكات والسلوكيات المنحرفة) (إحسان محمد الحسن، 2010 ، ص49).

فالأسرة تتكون من عدة أنظمة اجتماعية واقتصادية وتربوية وصحية، وكل واحد منها يؤدي وظيفة تجاه أفرادها، وأي خلل في أحد أنظمتها يؤدي إلى خل بوظيفتها مما يخل بباقي الأنظمة الأخرى، فالسيولة النقدية تمثل المردود الاقتصادي لنشاط الأسرة ونقصها يؤثر في أدائها لوظائفها مما يحدث لها عدة تغيرات في أنماط معيشتها، وعجزها عن تلبية احتياجاتها الضرورية ما يدفع بعض أبناءها إلى الانحراف وارتكاب سلوكيات منحرفة ، وهذا بدوره يوثر على القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع عامة والأسرة خاصة .

ب. النظرية السببية :

تفسر هذه النظرية كما يوضحها (ماكس فيبر) أن بواعث السلوك، أو دوافع السلوك تفسر العلاقة السببية بين العامل المستقل والعامل التابع، كالعلاقة بين التنشئة الاجتماعية المضطربة والجريمة، فالسلوك يفسر بالعامل النفسي ويشخص بالعامل الاجتماعي، والسلوك يرتكز على السبب والمسبب، وقد يكون خارجياً أو داخلياً، والأسباب ترجع إلى عدة متغيرات أو أسباب منها أسباب اقتصادية أو اجتماعية، أو نفسية، ومن هنا تظهر هذه النظرية تأثير العوامل الاجتماعية واقتصادية والنفسية على تغير أنماط المعيشية للأسرة نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية للأسرة أو للمجتمع. (إحسان محمد الحسن ، 2010، ص 172).

وبما أن أزمة السيولة النقدية تمثل العامل الأساس ، فإن الأسرة تمثل العامل التابع ، حيث يتضح تأثير أزمة السيولة النقدية على الأسرة من خلال التقشف، والاقتصاد في النفقات وعدم التبذير، والاقتصار على الضروريات فقط، وكذلك ما خلفته من ضغوطات على الأسرة في كيفية تسيير حياتها بطريقة سليمة ومثالية، وأصبح نقص السيولة من العوامل الأساسية في تغيير نمط معيشة الأسرة .

إن الآثار السلبية التي يشهدها المجتمع، والأسرة بصفة خاصة من فقر وتسول وانحرافات سلوكية وارتفاع الجريمة بأنواعها، والعجز عن تلبية الاحتياجات المعيشية والصحية، كل ذلك جاء كنتيجة للمسبب الأساسي لهذه التغيرات، وهو نقص السيولة النقدية .

ج- نظرية الضبط الاجتماعي:

تعتقد نظرية الضبط الاجتماعي أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد، ولقد ذهب بعض العلماء في التركيز على دراساتهم للانحراف على متغيرات يمكن قياسها إجرائيا، ومن هؤلاء العلماء فريق من الاجتماعيين اتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي سبيلا لتفسير هذه الظاهرة، فأصحاب هذه النظرية ينظرون للانحراف على انه نتاج حالة" التحرر النسبي"من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية ، والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي، بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف .

ومن أنصار هذه المدرسة "هرتن و وزلي" و"تراقبز هيرزخ" وقد انتهى الأخير إلى تأكيد الفرضية التي تقوم عليها النظرية ومفادها، إن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الفرد بالمجتمع تنتج الأفعال المنحرفة والجانحة، أما" وزلي "فقد خلص من تحليله للعديد من الدراسات بأن اغلب المنحرفين أو الجانحين، يعانون من انفصال واع عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية . (السيد ،شتا ، 1993، ص 92) .

الفصل الثالث: دور نقص السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي و أثره على القيم الاجتماعية في المجتمع الليبي.

أولا : نقص السيولة النقدية :

1. وضع السيولة النقدية في ليبيا :

يواجه الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية؛ تمثلت في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، حيث شكلت ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للدولة، حيث نلاحظ انخفاضاً في فائض رصيد السيولة النقدية لدى المصارف التجارية خلال عام 2014، إذا ما قورنت بحجم السيولة في المصارف خلال عام 2013

"وقد بلغ رصيد فائض السيولة لدى المصارف التجارية في نهاية 2013 نحو44.8 مليار دينار، مقابل (37.7) مليار دينار في نهاية عام 2012، أي بزيادة بلغت (7.1) مليار دينار، أو ما نسبته 19.0 % ، وتمثل هذه الزيادة الفرق بين رصيد الأصول السائلة الفعلية البالغة (65.7) مليار دينار، ورصيد احتياطي للأصول السائلة المطلوب وقدره (20.9) مليار دينار ، وهكذا فإن المصارف التجارية ما زالت تحتفظ بسيولة مرتفعة ومتزايدة ، ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة لعل من أهمها ارتفاع مخاطر الائتمان ومحدودية التوظيف، خاصة مع توقف أنشطة الإقراض بالفائدة للأفراد" . .(مصرف ليبيا المركزي ، 2013 ، ص 92).

"انخفض رصيد فائض السيولة لدى المصارف التجارية في نهاية عام 2014، ليصل إلى (38.597.3) ، مقابل (44.831.5) في نهاية عام 2013 ، أو ما مقداره (6.234.2)، وبنسبة انخفاض قدرها 13.9%، ويمثل هذا الانخفاض الفرق بين رصيد الأصول السائلة الفعلية البالغة قدرها (58.443.4)، ورصيد احتياطي الأصول السائلة قدره (19.846.2). .(مصرف ليبيا المركزي ، 2014 ، ص 88).

إن القاعدة النقدية لحجم السيولة النقدية - حسب إحصائيات مصرف ليبيا المركزي- حيث تشير الإحصائية إلى حجم السيولة المطروحة في الدولة ولدى الجمهور، كذلك احتياطيات المصارف التجارية والأهلية خلال 2014 – 2019 .

" وقد أفادت إحصائية عام 2014 في شهر ديسمبر إلى إن العملة لدى الجمهور 17,169.7 مليار دينار وتشير الودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي 17,502.6 مليار دينار، بما مجموعة 19,127.7 مليار دينار، في حين بلغت القاعدة النقدية 38,130.3 مليار دينار ، في حين تشير إحصائية عام 2019 في شهر يونيو، بأن حجم السيولة لدى الجمهور 36.368.9 مليار دينار، في حين حجم ودائع المصرف بلغ 22,150.9 مليار دينار، بمجموع 23.703.1 مليار دينار، في حين بلغ حجم ودائع المؤسسات العامة لدى المصرف 1,788.0 مليار دينار، وبلغت القاعدة النقدية 61,860.0 مليار دينار . (القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها ، 2004 يونيو 2019)

جدول (1) حجم السيولة النقدية المعروضة في المصارف الليبية:

أنظر الملحق يتضح من خلال الجدول (1) أن حجم السيولة النقدية المطروحة في الدولة بلغ أعلى قيمة من العملة خارج المصرف في سنة 2018 بلغت (363,891.6) مليون دينار ، بينما أقل نسبة سجلت خلال سنة 2014 في شهر (6) حيث بلغت (188,151.5) مليون دينار، حيث إن المجموع الكلي من النقود، وشبة النقود في 2014 بلغ (834,081.8) مليون دينار، بينما أقل نسبة سجلت خلال سنة 2019، حيث بلغت (668,173.9) مليون دينار، وعلى رغم ارتفاع حجم العملة خارج المصرف في الفترة من 2016-2018 إلا إننا نشهد نقصاً السيولة النقدية في الدولة والمجتمع الليبي، وذلك بسبب عدم إكمال النقود للدورة المصرفية، والمتمثلة في الإيداع ، والسحب ، واقتصرت مهمة المصارف في السحب فقط، وبقيت السيولة النقدية متراكمة بالبيوت دون أن تجد طريقها إلى المصارف بسبب عدم ثقة المواطنين بها .

جدول (2) فئات العملة الورقية والمعدنية المصدرة من 2014 - 2019

في المصارف الليبية

أنظر الملحق يتضح من خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح فئات العملة الورقية والمعدنية التي تم إصدارها في الفترة من 2014 -2019 في المصارف الليبية، وجود ارتفاع مستمر في كمية العملة الورقية والمعدنية المتوفرة في المصارف، حيث بلغت العملة في سنة 2014 حوالي (18,745,779,935) مليون دينار، بينما بلغت كمية العملة الورقية أعلى نسبة إصدار خلال سنة 2019 في شهر (6) حيث بلغت (37,869,029,235) مليون دينار بزيادة 49.50%، خلال تلك الفترة، إلا إننا نشهد بشكل عام نقص السيولة النقدية في الدولة والمجتمع الليبي، وذلك بسبب عدم إيداع التجار والمواطنين للعملة الورقية بالمصارف، بسبب تخوفهم من انقطاع السيولة، مما قد يتسبب في تعطيل الأعمال التجارية، وقد أدى ذلك إلى تعطيل الدورة النقدية، وفقدان الثقة بين المواطن والمصرف .

جدول (3) القاعدة النقدية في المصارف الليبية 2014-2019

أنظر الملحق يتضح من خلال الجدول (3) والذي يوضح القاعدة النقدية في المصارف الليبية، أن أعلى قيمة لحجم العملة المتوفرة لدى المواطنين سجلت سنة 2014 بلغت (188,146.3) مليون دينار، بينما أقل قيمة سجلت سنة 2019، حيث بلغت (178,822.6) مليون دينار، حيث إن القاعدة النقدية من احتياطيات المصارف التجارية والأهلية وودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا في 2014 بلغت (450,889.9) مليون دينار، بينما أقل نسبة سجلت خلال سنة 2019؛ حيث بلغت (377.9586) مليون دينار، ويلاحظ أن هناك تفاوتاً في حجم العملة لدى المواطنين بين ارتفاع وانخفاض في حجم السيولة النقدية في الدولة والمجتمع الليبي، مما يؤثر على ميزانية الأسرة وعلى أداءها لأدوارها اتجاه أفرادها، وبالتالي تترتب عنه آثار اجتماعية واقتصادية سالبة من تفكك أسري وصعوبة في تدبير أمور حياة الأسرة الاقتصادية.

أما القاعدة النقدية بالمصارف من حيث حجم العملة المتداولة والاحتياطيات والودائع فقد بلغت 450,889.9 دينار سنة 2014 لتنخفض إلى 377.958.6 دينار سنة 2019، وقد بلغت نسبة الانخفاض 83.82%، وتجدر الإشارة إلى أن السنوات 2015-2018، شهدت زيادات مطردة في حجم العملة المتداولة، إلا أن هذه العملة لا تورد إلى المصارف لإكمال دورة النقود الطبيعية ، مما أدى إلى شح السيولة النقدية بها.

لقد كان أثر هذه الأزمة على بعض الأسر خاصة التي كان دخلها ثابتا أو محدودا أثراً كبيراً فلحقهم من أجل ذلك فقدان السيولة النقدية بأيديهم، وساءت أحوالهم وأصبحت المعيشة صعبة، ولا يدخرون شيئاً ويقضون نهارهم كله في العمل ليتمكنوا من الحصول على ما يكفي حاجتهم ، وقد نتج عن هذه المشكلة ارتفاع في أسعار السلع الضرورية، واستغلال بعض التجار لهذه الظاهرة بالبيع عن طريق الصكوك المصدقة، وبأقل من الأسعار الحقيقية ومن ثم خسائر مالية كبيرة على المواطنين .

2. أسباب نقص السيولة النقدية :

مع ارتفاع وتيرة معاناة المواطن الليبي، ومع تفاقم أزمة نقص السيولة وتأخر صرف الرواتب، والتي أفرزت أوضاعًا مأساوية، فإن التساؤل يبقى قائمًا عمن يقف وراء أزمة نقص السيولة على الرغم من أنّ العملة المحلية المتداولة تجاوزت 30 مليار دينار نقدًا من إجمالي 70 مليارًا تحت الطلب، وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف كمية النقد العام 2011 .

وقد تداخلت وتضافرت عدة أسباب مع بعضها بعضا في خلق أزمة السيولة في ليبيا، ومن أسباب أزمة نقص السيولة النقدية في ليبيا ما يلي:

- القيمة التي يكتنزها رجال الأعمال سببت في إحداث نقص حاد في السيولة لدى المصارف التجارية، ويرى مصرف ليبيا المركزي بأنه لو أعيد ما نسبته 10% من هذه القيمة إلى المصارف، فإن أزمة السيولة المالية ستنتهى فوراً .
- الانقسام السياسي والإداري في الدولة ، وقلة الإيرادات بسبب إقفال الحقول والموانئ النفطية إضافة إلى انتشار الفساد في القطاعين العام والخاص. (عصام الغول ، ناطق الرسمي للمصرف ليبيا المركزي).
- عدم الثقة التي خُلقت بين المواطن والمصارف في عدم إيداع أمواله فيها، إلى جانب الدورة المستندية التي يمكن وصفها بـ« المملة والبطيئة »، التي تشتغل بها المصارف على الرغم من التقنية المتطورة والحديثة المعمول بها في هذا القطاع.
- غياب إرادة قوية لتوحيد الآراء السياسية والنقدية والاقتصادية بين الشرق الليبي والغرب الليبي،

(محمود غريب : بوابة الوسط، 2017) .

ثانيا :الانحراف الاجتماعي (الجريمة).

إن موضوع الانحراف الاجتماعي، وما يطرأ عليه من تغيرات كمية وكيفية في الوقت الراهن بات الشاغل الأساسي ليس فقط للأنظمة السياسية؛ بل وللأفراد أيضا، لما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على المجتمع وكل بناءاته المختلفة، إضافة إلى ما تستنزفه من مقدرات المجتمع المادية والبشرية.

وبناء على التقرير السنوي لوزارة الداخلية لجهاز المباحث الجنائية الذي تم الاطلاع عليه، أن سجل خلال عام 2017 عدد (11266) جريمة مقابل (9387) جريمة لعام 2016، بزيادة قدرها (1879) جريمة؛ أي بنسبة 16.67%، وبلغت نسبة الجرائم المجهولة لمجموع جرائم عام 2016 23.67% تقريبا وعددها (2667) جريمة.

وكان المتوسط الحسابي للجرائم موزعة على أشهر السنة (939) جريمة للشهر الواحد تقريبا؛ أي بمعدل 31 جريمة يوميا بواقع 1.29 جريمة في الساعة، وبالنظر إلى التعداد السكاني حسب تقديرات مصلحة الإحصاء بليبيا السنوات 2006 والذي قدر بـ 5.323.991 نسمة، فإن نسبة الجرائم تصل إلى 212 جريمة تقريبا لكل 100.000نسمة .

مع العلم بأن عدد المديرات التي أحالت الإحصائيات السنوية هي 33 مدرية أمن وطني من أصل 66 مديرية أمن وطني وهذا لا يعطي مؤشراً حقيقيا للجريمة في ليبيا .

حيث أعلنت مديرية أمن سبها أنها سجلت وقوع 286 حالة قتل عمد من بينها 181 حالة لمواطنين ليبين و 153 حالة خطف لمواطنين ووافدين من جنسيات مختلفة، مشيرة إلى ارتفاع نسبة جرائم الحرابة إلى 624 حالة، إضافة إلى ارتفاع معدل سرقة السيارات بقوة السلاح خلال العام 2016 أكثر من 193 جريمة قتل في سبها لمواطنين ليبيين و 48 جريمة قتل عرب وأجانب، و 42 قضية حيازة مواد مخدرة وبيعها ، وتشير بوابة أفريقيا الإخبارية سبها في تقرير نشر في 2015/8/28، إلى أن أكثر من 30 جريمة قتل في سبها حدثت خلال شهر يونيو هي جرائم قتل لثارات قبلية أو للسرقة والسطو المسلح، كما إن سرقة السيارات بقوة السلاح ارتفعت بشكل كبير تم تسجيل 45 حالة .

جدول (4) يبين التقارير النهائية عن الجرائم على مستوى ليبيا

السنوات	جنايات	جنح	مخالفات	المجموع
2014	2572	10794	137	13503
2015	2075	7999	109	10183
2016	2129	7078	180	9387
2017	2471	8544	251	11266
المجموع	9247	34415	677	44339

المصدر: بوابة أفريقيا الإخبارية سبها، 2021

يتضح من الجدول رقم (4) الموضح أعلاه أعلى نسبة سجلت للجنايات المرتكبة خلال 2014؛ حيث بلغت (2572) جناية، بينما أقل نسبة بلغت خلال 2015 هي (2075) جناية بمجموع عدد الجنايات خلال السنوات من 2014 – 2017 بلغت (9247) جناية .

أما بخصوص الجنح فبلغت أعلى نسبة للجنح المرتبكة خلال 2014 بلغت (10794) جنحة، بينما أقل نسبة للجنح بلغت خلال 2016 بنسبة (7078) جنحة بمجموع عدد الجنح خلال السنوات من 2014 – 2017 بلغ (34415) جنحة، أما بخصوص المخالفات فبلغت أعلى نسبة للمخالفات المرتبكة خلال 2017 بلغت (251) مخالفة ، بينما أقل نسبة مخالفة بلغت خلال 2015 بنسبة (109) مخالفة ، بمجموع عدد الجنح خلال السنوات من 2014 – 2017 بلغ (677) مخالفة .

فيما يخص إجمالي الجرائم المرتكبة على مستوى ليبيا فبلغ نسبة الجرائم المرتكبة خلال السنوات من 2014 – 2017 بلغ (44339) بين جنايات وجنح ومخالفة .

مما يلاحظ أن ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة خلال 2014 بلغت (13503) بين جنايات وجنح ومخالفة، بينما أقل نسبة بلغت (9387) خلال 2016 بين جنايات وجنح ومخالفات، الأمر الذي يدل على ارتفاع عدد الجرائم المرتكبة والتي تدل على اهتزاز القيم الاجتماعية لدى الشباب التي سعت الأسرة إلى غرسها في شخصية الشباب خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ والشباب من احترام ممتلكات العامة والخاصة والأمانة والولاء للوطن وغيرها من القيم الاجتماعية المألوفة للمجتمع الليبي والأسرة

جدول (5) يبين حجم الجرائم المبلغ عنها لمديرية الأمن الوطني سبها 2016-2017.

أنواع الجرائم	2016	2017	الزيادة والنقصان
القتل العمد	107	166	59
السرقة من المنازل	32	33	1
السرقة بالإكراه	77	89	17
سرقة سيارات	38	52	14
سرقات أخرى	43	53	10
الخطف لحبس الحرية الشخصية	24	15	9-
السرقة من المنشات والأسواق	13	15	2
المجموع	334	423	94

المصدر وزارة الداخلية ، جهاز المباحث الجنائية، 2017، ص 14

يتضح من الجدول رقم (5) بخصوص حجم الجرائم المبلّغ عنها لمديرية الأمن الوطني سبها 2016-2017 أن أعلى نسبة سجلت للقتل العمد خلال 2016 بلغت 107 مقارنة في عام 2017 بنسبة 166 بزيادة ونقصان 59% ، بينما أقل نسبة سجلت للسرقة من المنشآت والأسواق خلال 2016 بنسبة 13 % مقارنة بعام 2017 بلغ 15% وبزيادة والنقصان 2% .

مما يدل من خلال الإحصاءات المبينة من مديرية أمن الوطني سبها على حجم الجرائم أن نقص السيولة النقدية وتعثر المستوى المعيشي للأسر قد يؤدى بالأفراد إلى الانحراف وخرق القانون للحصول على الأموال لتحقيق أغراض شخصية الأمر الذي أثر على القيم الاجتماعية التي تسعى الأسرة إلى غرسها في شخصية أبنائها من (ولاء للوطن، واحترام حقوق الجار والأمانة، واحترام الممتلكات العامة والخاصة .)

بينما الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث؛ حيث سجلت خلال عام 2017 م عدد 128 جريمة ، مقابل 113 جريمة لعام 2016 بزيادة قدرها 15 جريمة؛ أي بنسبة 11.7% تقريبا فيما بلغ عدد المتهمين في هذه الجرائم 204 متهما ومتهمة . (وزارة الداخلية ، جهاز المباحث الجنائية، 2017، ص 9)

جدول رقم (7) يبين مقارنة لإجمالي الجنايات والجنح والمخالفات لعامي 2016-2017 لمديرية الأمن الوطني سبها

أنواع الجرائم	السنوات		الزيادة والنقصان
	2016	2017	
جنايات ضد الأشخاص	159	205	46
جنايات ضد الأموال	102	153	5
جنايات أخرى	20	19	-1
جنح ضد الأشخاص	38	22	-16
جنح ضد الأموال	141	126	-15
جنح أخرى	8	4	-4
المخالفات	2	1	-1
المجموع	470	530	60

وزارة الداخلية ، جهاز المباحث الجنائية، 2017، ص 98

يتضح من جدول رقم (7) أن أعلى نسبة سجلت للجنايات ضد الأشخاص لعام 2017؛ حيث بلغت 205 جناية بزيادة ونقصان 46 % ، ويليها جنايات ضد الأموال لعام 2017 بنسبة 153 وبزيادة ونقصان 5% ، بينما بخصوص الجنح فقد بلغ أعلى نسبة لجنح ضد الأموال لعام 2016 بنسبة 141 وبزيادة ونقصان (15- %)، بينما أقل نسبة سجلت للجنح ضد الأشخاص لعام 2016 بنسبة 38 بزيادة ونقصان (16%) .

إن ما نشهده من نقص في السيولة النقدية في المجتمع الليبي وتدهور الأوضاع المعيشية للأفراد في مدينة سبها من ارتفاع الأسعار للسلع الاستهلاكية والملابس وغيرها من حاجيات الأفراد قد يدفع بعض الأفراد إلى الخروج عن قواعد السلوك العامة والقيم الاجتماعية، والخروج عن طائلة القانون بالاعتداء على الأشخاص أو أموال الآخرين لتلبية ضرورات الحياة اليومية، وتكوين عصابات إجرامية للقيام بجميع الجرائم من سرقة وخطف وقتل وحرابة لتوفير المال، والانحراف عن القيم الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع الليبي.

ثالثا: القيم الاجتماعية :

تعد القيم بصفة عامة، والقيم الاجتماعية بصفة خاصة من المواضيع الأساسية في علم النفس الاجتماعي وهي من المفاهيم ذات الصلة الوطيدة بموضوع الأخلاق وتعد القيم من المحددات المهمة للسلوك الاجتماعي، وهي ذات علاقة وثيقة بشخصية الفرد، وبمعرفة قيم الشخص يمكن معرفة شخصيته، وهي عبارة عن المعايير للحكم على السلوك وضبطه ضمن إطار فلسفة المجتمع وثقافته ومعاييره ومثله وعاداته وتقاليده .

إن القيم عبارة عن نتاج اجتماعي يتعلمها الفرد ويكتسبها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، -التي تعد الأسرة أهم مؤسساتها- لاكتساب القيم وتنميتها في نفوس النشء عن طريق الاحتكاك، والتفاعل الاجتماعي بدءً من الأسرة إلى مؤسسات المجتمع المختلفة ، وفي علم الاجتماع فإن القيم تعد حقائق أساسية مهمة في البناء الاجتماعي؛ إذ تعالج من وجهة النظر السوسيولوجية على أنها " عناصر بناءة تشتق أساسا من التفاعل الاجتماعي " (محمد ،عاطف غيث ، 1989م، ص 504)

أ. أهمية القيم الاجتماعية :

تبدو أهمية القيم في حياة الفرد والمجتمع واضحة عندما ندرك أن السلوك الاجتماعي في جوهره يقوم على أساس مبدأ النظام الذي يحكم العلاقات بين الناس ، ويبنى على نسق للقيم يمثلونه بينهم؛ فالقيم تلعب دوراً مهماً وأساسيا في تحقيق التواؤم بين الفرد والمحيط الاجتماعي الذي يتعامل معه ، وهي روابط تجمع بين البناء الاجتماعي والشخصية . (صالح ، أبو جادو، 2007 ، ص 206).

وعليه فأهميتها تظهر على المستويين الفردي والاجتماعي :

أولاً: على المستوى الفردي : تبرز أهمية القيم على المستوى الفردي من خلال ما يلي : (دنيا جمال المصري، 2010 ،ص:ص 36:37)

1- تضبط شهوات الفرد ومطامعه .
2- تزود الفرد بالطاقات الفاعلة في الحياة وتبعده عن السلبية .
3- تعمل على اتزان الفرد وتمتعه بنفسيه وصحة عاليه .
4- تعمل كميزان يزن به الفرد الأعمال ، فيحدد ما هو مرغوب فيه ، وما هو غير مرغوب فيه .
5- يشعر الفرد بالإحساس بهويته ، والانتماء لمجتمعه .

ثانيا : على المستوى الاجتماعي : تظهر أهمية القيم على المستوى الاجتماعي في كونها :

1- تحفظ للمجتمع هويته وتميزه .
2- تحفظ للمجتمع بقاءه واستمراريته ، والحقيقة التاريخية تشهد أن قوة المجتمعات وضعفها لا تتحدد بالمعايير المادية وحدها، بل ببقائها ووجودها ، واستمراريتها مرهون بما يمثله من معايير قيمية وأخلاقية؛ فهي الأسس التي يبنى عليها تقدم المجتمعات ورقيها والتي في إطارها يتم تحديد المسارات الحضارية والإنسانية ، ورسم معالم التطور والتمدن البشري .
3- التوازن الاجتماعي .
4- تحفظ المجتمع من السلوكيات الاجتماعية والأخلاقية الفاسدة وتؤمن للمجتمع حصنا راسخاً من السلوكيات والقيم والأخلاق التي تحفظ له سلامته من المظاهر السلوكية الفاسدة الأمر الذي يجعله مجتمعات قويا.

ب- طرق غرس القيم الاجتماعية عن طريق الأسرة:

الأسرة هي الوعاء الاجتماعي ، والوسيط الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية؛ حيث يتلقى الطفل في مهده وتنمو في حضنها، ويتفاعل معها ، وتكسبه عضوية في جماعة ، ويتعلم منها كيف يتعامل مع غيره ، والأسرة توجهه من خلال القيم التي تحتويها ثقافة المجتمع ، وبذلك يتمرن على كيفية مواجهة مواقف الحياة من خلال ما يحمله من قيم تشربها في أسرته؛ حيث أن التنشئة الاجتماعية الصحيحة عن طريق الأسرة تكسبه القيم بطريقة صحيحة وتحدد أهميتها في تنمية واكتساب القيم الاجتماعية لأطفالها من خلال ما يلي :

1- مساعدة الطفل على تمثل القيم والحقائق، وإمداده بالخبرات الاجتماعية .
2- مساعدة الطفل على توجيه قيمه واتجاهاته، وكذلك مشكلاته.
3- تهيئة المناخ المناسب لاكتساب القيم عن طريق صلاح الأسرة .
4- العدل بين الأطفال والمساواة بينهم ، وتعويدهم على الآداب الاجتماعية بالممارسة العملية وليس الكلام ، كذلك استخدام أسلوب الإقناع . (أبو العنينين ، مصطفى ،1988 ، ص 162.)

وتوجيه الأبناء إلى الصحبة الصالحة صيانة لهم من الانحراف. (المزين خالد محمد، 2009 ، ص 36).

وبناء على ما سبق فإن الأسرة هي اللبنة التي ينهض بها المجتمع، ويرسخ بناءها ، ويثبت أركانها ، ويقوي صفوفها ويتوحد أفرادها من خلال ما تغرسه في داخلهم من قيم اجتماعية رفيعة تزيد في تماسك المجتمع وصلابة نسيجه الاجتماعي ، ولن تحقق أهدافها إلا بالالتزام بدورها الفاعل في تنشئة أبنائها .

الفصل الرابع :الإجراءات المنهجية للبحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن الأدوات المستخدمة في البحث استمارة المقابلة المقننة ، وقد كان إطار العينة مكوناً من أرباب الأسر من الجنسين، وبلغ حجم العينة (140) رب أسرة ، وقد تم تفريغ البيانات باستخدام برنامج SPSS ، وكذلك تمت الاستعانة: بالجداول الإحصائية– النسب المئوية - المتوسط الحسابي – الانحراف المعياري - اختبار t - معامل التباين الأحادي (أنوفا) – اختبار الفروق البعدية LSD.

أداة جمع البيانات : استمارة مقابلة مقننة، وهي نوع من الاتصال المباشر بين طرفين يهدف أحدهما(الباحث أو القائم بالمقابلة) إلى الحصول على معلومات من الطرف الآخر (المبحوث) حول موضوع معين ، وتجرى المقابلة بشكل مقنن؛ وهي التي يقوم فيها الباحث بإعداد مسبق للأسئلة وتعد هذه الطريقة جيدة بالنسبة لتطوير الفهم، والتناول العميق للمعلومات حول البحث، والغرض من المقابلة هو التوثيق وتدوين معلومات مهمة من أشخاص لهم صلة وثيقة بالظاهرة محل الدراسة.(يوسف ، الصواني، 2005، ص 158)

متغيرات البحث :

المتغير المستقل : هو ذلك المتغير الذي يؤثر في متغير أخر أو أنه المتغير الذي يؤدي التغير في قيمة إلى إحداث تغير في قيم المتغير الآخر، والمتغير المستقل هو السبب الذي يؤدي إلى حدوث تغير آخر (نفس المرجع السابق)

يتمثل المتغير المستقل في هذا البحث في **نقص السيولة النقدية** .

وحددت متغيرات البحث كالتالي:

المتغيرات الديموغرافية :وقد صنفت المتغيرات الديموغرافية إلى :

الجنس : يقصد به تلك الخصائص الأنثوية والذكرية التي يقررها المجتمع لا العوامل البيولوجية؛ فالاكتساب الاجتماعي للسلوكيات التي تشكل الذكور إلى

أولاد ورجال وتشكل الإناث إلى بنات ونساء أو هي تلك التي يتعلم فيها كل من الجنسين، وقبولهما كسلوكيات ومواقف ومعتقدات وأدوار ونشاطات مقبولة لجنسهم يتعلمون أيضا كيف يتعاملون مع الآخرين ، وقد تم تقسيمه إجرائيا إلى: ذكر - أنثى .

المستوى التعليمي :

ويقصد به المرحلة التعليمية التي وصلها المبحوث حتى وقت إجراء البحث وصنفت إلى : أساسي ، ثانوي أو متوسط ، معهد العالي ، جامعي فما فوق.

الحالة العملية : هي وظيفة مبنية على أساس من العلم والخبرة اختبرت اختباراً مناسباً حسب مجال العمل الخاص بها وتتطلب مهارة، وقد صنفت الحالة العملية في هذا البحث إلى: يعمل – لا يعمل .

حجم الأسرة : يقصد به عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في منزل واحد وقت إجراء البحث وقد صنفت : إلى أسرة صغيرة أقل من 1- 5 أفراد، أسرة متوسطة 6 - 9 أفراد، أسرة كبيرة أكثر من 10 أفراد فأكثر.

الدخل الشهري : هو القيمة المالية التي يتحصل عليها رب الأسرة والتي تسهم في تلبية احتياجاتها الأساسية، وقد صنف إلى (0-300) دينار – (301 – 600) دينار – (601 – 900) دينار – (901-1200) دينار - (1200 دينار فأكثر) .

المتغير التابع : (هو ذلك المتغير الذي يؤثر فيه متغير آخر، أي أن قيمته تتأثر بالتغير الذي يطرأ على قيم المتغير المستقل) . (عبد الهادي الجوهري ، ص 201)

يتمثل المتغير التابع في هذا البحث في **الانحراف الاجتماعي**

الفصل الخامس

وصف وتفسير وتحليل نتائج البحث

أولا : وصف مجتمع البحث :

الجنس:

جدول رقم (8) توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكر	85	60.7
أنثى	55	39.3
المجموع	140	100.0

يتضح من الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس؛ حيث نلاحظ أن أعلي نسبة كانت 60.7% وهي للذكور مقابل 39.3% للإناث، حيث أن من المتعارف عليه في المجتمع الليبي والمجتمعات العربية إن من يتحمل مسؤولية المنزل من توفير احتياجات ومتطلبات الأسرة وتدبر شؤونها هم الذكور، سواء الزوج أو الابن الأكبر في غياب الزوج، وكذلك هم الذين يقومون بمحاسبة أبنائهم ومراقبتهم في حالة انحرافهم اجتماعيا .

المؤهل العلمي :

جدول رقم (9) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	%
ابتدائي/إعدادي	22	15.7
ثانوي/ متوسط	49	35.0
جامعي فما فوق	69	49.3
المجموع	140	100.0

يتضح من جدول رقم (9) من يحملون الشهادة الجامعية يشكلون أغلب أفراد العينة 49.3%، وهذا دليل على توفر فرص التعليم في مدينة سبها ، كذلك هم أكثر الفئات تفهما لمشكلات الشباب واحتياجاتهم وتحاوراً معهم ، كذلك أكثر الفئات التي على دراية بخطورة الخلل في القيم الاجتماعية لدى الشباب نتيجة الفقر وقلة السيولة النقدية في أيديهم ، في مقابل من هم يحملون الشهادة: ابتدئي والثانوي بنسبة 35.0% .

الحالة العملية :

جدول رقم (10) توزيع عينة البحث حسب الحالة العملية

الحالة العملية	العدد	%
يعمل	123	87.9
لا يعمل	17	21.1
المجموع	140	100.0

يتضح من جدول رقم (10) أن أعلي نسبة كانت 87.9% وهي للذين يعملون ، مقابل 21.1% للذين لا يعملون .

ومن ثم يمكن استنتاج أن أفراد مجتمع البحث غالبيتهم لديهم دخل شهري، ولكن تواجههم مشكلة سحب هذا الدخل لتوفير احتياجاتهم اليومية بسبب نقص السيولة النقدية بالمصارف.

حجم الأسرة :

جدول رقم (11) توزيع عينة البحث حسب حجم الأسرة

أفراد الأسرة	العدد	%
5-1	3	2.1
9-6	96	68.6
10+	41	29.3
المجموع	140	100.0

يتضح من جدول رقم (11) إن أعلى نسبة لأفراد العينة تتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (6-9) أفراد بنسبة 68.6% ، يليهم الذين تراوح عدد أفراد أسرتهم أكثر من 10 أفراد 29.3%، بينما أقل نسبة سجلت للذين تراوح عددهم ما بين (1-5) أفراد 2.1% ، ومن ثم يمكن القول بأن أسر عينة البحث تتميز بكبر الحجم؛ فنقص السيولة النقدية قد يجعل رب الأسرة غير قادر على متابعة أبنائه وغرس القيم الاجتماعية في أنفسهم الأمر الذي يدفع الأبناء من للوقوع في براثن الانحراف الاجتماعي وارتكاب السرقة وغيرها بسبب خروجهم عن إطار مراقبة الوالدين .

الدخل الشهري :

جدول رقم (12) توزيع عينة البحث حسب الدخل الشهري

الدخل	العدد	%
300-0	5	3.6
600-301	36	25.7
900-601	96	49.3
1200-901	18	12.9
1200+	12	8.6
المجموع	140	100.0

يتضح من جدول رقم (12) والشكل رقم (5) أعلاه إن أعلى نسبة إلى أغلب أفراد العينة الذين يتقاضوا الدخل الشهري ما بين (601-900) دينار بنسبة 49.3 % مقابل الذين دخلهم الشهري ما بين (0- 300) دينار بنسبة 3.6%، نظراً لقلة الدخل الشهري والذي لا يكفي لتلبية متطلبات الحياة واحتياجات الأسرة والأبناء ، مما زاد الأمر سوءا هو نقص السيولة النقدية الأمر الذي قد يدفع الأبناء إلى ارتكاب بعض الانحرافات مثل السرقة والخطف من أجل تلبية احتياجاتهم والتي تضر بالقيم الاجتماعية التي تمت تنشئتهم عليها .

ثانيا :عرض نتائج الفروض:

الفرض العام : نص الفرض العام على أنه [توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين نقص السيولة النقدية والانحراف الاجتماعي داخل الأسرة].

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اختبارها باستخدام معامل ارتباط

(بيرسون) وكانت النتائج حسب الجدول التالي

جدول رقم (13): معامل ارتباط بيرسون لمحاور البحث وفقا للفرضية العامة

المحور	المشكلات الأسرية	المشكلات الأمنية	الانحراف الاجتماعي
المشكلات الأسرية	1	0.634**	0.940**
المشكلات الأمنية	0.634**	1	0.859**
الانحراف الاجتماعي	0.940**	0.859**	1

يتضح من خلال الجدول رقم (13) والذي يوضح قيم معامل ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية 0.05 لمحوري المشكلات الأسرية والمشكلات الأمنية، والانحراف الاجتماعي أن أعلى ارتباط طردي قوي سجل بين المشكلات الأسرية، والانحراف الاجتماعي، وقد بلغت قوته 0.94 ، مقابل 0.85 للمشكلات الأمنية ، ومن ثم يمكن القول بأن المشكلات الأسرية هي الأكثر تأثيراً في الانحراف الاجتماعي من المشكلات الأمنية .

وذلك نظراً لأن الأسرة تتأثر بشكل مباشر عند حدوث أي نوع من الانحراف الاجتماعي بداخلها.

الفرضية الأولي: نصت على أنه [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير الجنس]

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اختبارها باستخدام اختبار (ت) وكانت النتائج حسب الجدول التالي :

جدول رقم (14) اختبار(ت) لعينة البحث وفقا للفرضية الثانية

المحور	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة
المشكلات الأسرية	ذكر	2.6534	0.36673	1.994	0.048	دال
	أنثى	2.7664	0.25511			
المشكلات الأمنية	ذكر	2.6151	0.46345	1.592	0.114	غير دال
	أنثى	2.7273	0.29899			
الانحراف الاجتماعي	ذكر	2.6400	0.36652	2.024	0.045	دال
	أنثى	2.7527	0.23637			

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن هناك فروقاً في دور نقص السيولة النقدية على انتشار الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة يعزى لمتغير الجنس؛ وهذه الفروق دالة إحصائياً في المحور الأول [المشكلات الأسرية] ، وكانت قيمة اختبار (ت) تساوي 1.994 ، بمستوى دلالة 0.048، وهي أصغر من القيمة الجدولية لاختبار (ت) المعتمدة بالبرنامج الإحصائي SPSS، 0.05 وجاءت الفروق لصالح الإناث، وكذلك دال إحصائيا في محور [الانحراف الاجتماعي]، لصالح الإناث أيضاً، بينما جاء المحور الثاني [المشكلات الأمنية] غير دال إحصائياً، ومن ثم يمكن القول بأن متغير الجنس قد لعب دورا محوريا في تحديد الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور أزمة السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي ، خاصة فيا يتعلق بالمشكلات الأسرية التي أحست بها الإناث أكثر من الذكور، وذلك نظراً لوجدهن داخل المنزل في معظم الأوقات؛ حيث يعايشن الاضطرابات التي تتسبب بها أزمة نقص السيولة النقدية بشكل مباشر، ومن ثم يتأثرن بنتائجها أكثر من الذكور، إضافة إلى أن الإناث هن من يقمن بتوفير احتياجات المنزل المعيشية داخل المنزل بعد أن يقوم الذكور بتدبيرها لهن؛ حيث إن الخلافات الأسرية قد تنتج عن ضعف تلبية المتطلبات الحياتية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى التفكك الأسري متمثلا في الطلاق أو الهجر، وقد يدفع ذلك إلى الانحراف الاجتماعي سواء من الزوج، الزوجة، أو الأبناء .

وتتفق هذه النتيجة مع النظرية البنائية الوظيفية التي أشارت إلى إن شعور الفرد بالاغتراب والعزلة عن المجتمع في ظل انهيار النظام الاقتصادي والأمني، ووقوفه عاجزاً على تحقيق آماله وطموحاته، ووقوعه في دوامة الصراع بينه وبين عدم القدرة على تلبية متطلبات الأسرة المعيشية؛ مما أدى إلى تغير أنماطها، الأمر الذي قد يدفعه للقيام بأعمال الانتهاكات والسلوكيات المنحرفة.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة صباح سليماني 2004 في إن لضعف إشباع الحاجات الضرورية دورا في انحراف الأحداث، و كذلك إن التفكك داخل اسر الأحداث يؤدي إلى انحرافهم .

الفرضية الثانية : [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي]

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اختبارها باستخدام اختبار التباين، وكانت النتائج حسب الجدول التالي:

جدول رقم (15) اختبار التباين لعينة البحث وفقا للفرضية الثانية

المحور		درجة الحرية	الوسط الحسابي	ف	مستوى الدلالة	الدلالة
المشكلات الأسرية	بين	5	0.139	1.281	0.276	غير دال
	داخل	134	0.109			
المشكلات الأمنية	بين	5	0.400	2.521	0.032	غير دال
	داخل	134	0.159			
الانحراف الاجتماعي	بين	5	0.203	1.983	0.085	غير دال
	داخل	134	0.102			

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن هناك فروقاً في دور نقص السيولة النقدية على انتشار الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة يعزى لمتغير المؤهل العلمي وهذه الفروق غير دالة إحصائياً في جميع المحاور ، بما في ذلك إجمالي المحاور، وكان مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من القيمة الجدولية 0.05 لاختبار (ف) والمعتمدة بالبرنامج الإحصائي، وبالتالي يمكن القول أن متغير المؤهل العلمي لم يلعب دورا مهما في تحديد اتجاهات عينة البحث نحو دور نقص السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي .

الفرضية الثالثة: تتعلق الفرضية الأولي لمعرفة الفروق في آثار الانحراف الاجتماعي على القيم الاجتماعية من نقص السيولة النقدية يعزي لمتغير العمر حيث تم صياغة الفرضية كما يلي:

الفرضية الثالثة: [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير الحالة العملية]. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) وكانت النتائج حسب الجدول التالي :

جدول رقم (16) اختبار(ت) لعينة البحث وفقا للفرضية الثالثة.

المحور	الحالة العملية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة
المشكلات الأسرية	يعمل	2.6986	0.33984	0.073	0.942	غير دال
	لا يعمل	2.6923	0.26785			
المشكلات الأمنية	يعمل	2.6458	0.42479	1.044	0.298	غير دال
	لا يعمل	2.7563	0.26130			
الانحراف الاجتماعي	يعمل	2.6801	0.33546	0.410	0.683	غير دال
	لا يعمل	2.7147	0.24734			

يتضح من الجدول رقم (16) أن هناك فروقا في دور نقص السيولة النقدية في انتشار الانحراف الاجتماعي تعزى لمتغير الحالة العملية، إلا أن هذه الفروق غير دالة إحصائيا في جميع المحاور ، بما في ذلك إجمالي المحاور وكان

مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من القيمة الجدولية 0.05 لاختبار (ت) والمعتمدة بالبرنامج الإحصائي ومن ثم يمكن القول أن متغير الحالة العملية لم يلعب دورا مهما في تحديد اتجاهات عينة البحث نحو دور نقص السيولة النقدية في انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي .

الفرضية الرابعة : نصت الفرضية الرابعة على أنه [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دورنقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير حجم الأسرة].

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اختبارها باستخدام اختبار التباين وكانت النتائج حسب الجدول التالي :

جدول رقم (17): اختبار التباين الأحادي لعينة البحث وفقا للفرضية الرابعة

المحور		درجة الحرية	الوسط الحسابي	ف	مستوى الدلالة	الدلالة
المشكلات الأسرية	بين	2	0.179	1.646	0.197	غير دال
	داخل	137	0.109			
المشكلات الأمنية	بين	2	0.044	0.262	0.770	غير دال
	داخل	137	0.169			
الانحراف الاجتماعي	بين	2	0.121	1.149	0.320	غير دال
	داخل	137	0.106			

يتضح من جدول رقم (17) أن هناك فروقا إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي تعزى لمتغير حجم الأسرة، إلا أن هذه الفروق غير دالة إحصائيا حيث جاءت جميع المحاور غير دالة إحصائيا وكان مستوى الدلالة أكبر من قيمة 0.05، وهذه النسبة المعتمدة في البرنامج الإحصائي SPSS؛ حيث جاءت النسب على التوالي (0.197 - 0.770 - 0.320) ، وهذا يدل أن متغير عدد أفراد الأسرة لم يلعب دورا في تحديد اتجاهات المبحوثين حول دور نقص السيولة في انتشار الانحراف الاجتماعي ، وقد يشير ذلك إلى أن الانحراف الاجتماعي بسبب نقص السيولة قد تتعرض له الأسرة سواء أكانت كبيرة أم صغيرة الحجم ؛ فحجم الأسرة لا يمنع من الانحراف في حالة الفقر والعوز، فغياب تحقيق الاحتياجات الضرورية، ونقص المورد المالي في الأسرة، وحرمان الأبناء من أبسط الاحتياجات قد يدفعهم إلى الانخراط في الانحراف.

الفرضية الخامسة : نصت الفرضية الخامسة على أنه [توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية في الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة تعزى لمتغير الدخل الشهري]

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اختبارها باستخدام اختبار التباين وكانت النتائج حسب الجدول التالي :

جدول رقم (18): اختبار التباين الأحادي لعينة البحث وفقا للفرضية السادسة (الدخل الشهري)

المحور		الوسط الحسابي	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة	الدلالة
المشكلات الأسرية	بين	4	0.035	0.310	0.871	غير دال
	داخل	135	0.112			
المشكلات الأمنية	بين	4	0.456	2.871	0.025	دال
	داخل	135	0.159			
الانحراف الاجتماعي	بين	4	0.123	1.168	0.328	غير دال
	داخل	135	0.105			

يتضح من جدول رقم (18) أن هناك فروقا في اتجاهات المبحوثين حول دور نقص السيولة النقدية في انتشار الانحراف الاجتماعي يعزي لمتغير الدخل الشهري ، وجاء المحور الأول غير دال إحصائيا فكان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 النسبة المعتمدة في البرنامج الإحصائي، أما المحور الثاني [المشكلات الأمنية] فقد جاء دالا إحصائيا حيث كان مستوى الدلالة أصغر من 0.05 حوالي (0.025)، بينما جاء إجمالي المحاور غير دال أيضا وهذا يدل أن متغير الدخل الشهري قد لعب دوراً في تحديد اتجاهات المبحوثين حول المشكلات الأمنية، خاصة في الجانب الأمني؛ حيث أنه كلما كان الدخل الشهري لا يكفي في تلبية احتياجات الأسرة في ظل نقص السيولة النقدية مع ارتفاع الأسعار على المواد الاستهلاكية في ظل عدم تناسب المورد المالي مع ارتفاع أسعار السلع كلما أدى ذلك إلى ظهور بعض الظواهر الاجتماعية المرضية مثل التسول والسرقة والفقر ، في ظل انخفاض قيمة الدينار الليبي .

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة شهيب عادل ، 2008 ، في أن من الآثار الاجتماعية لنقص السيولة النقدية هو الفقر وما يخلفه من مظاهر للانحراف الاجتماعي في المجتمع كما تتفق مع دراسة مالك عبد القادر أبو سبيحة 2006، التي أشارت إلى أن من سلبيات تخفيض قيمة العملة الوطنية أنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية، خاصة تلك التي ليس لها بديل محلي ، كذلك ارتفاع تكلفة المعيشة بالنسبة للمواطنين من ذوي الدخول المحدودة .

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد الرؤوف ضبيع 1998 التي أشارت إلى أنه على الرغم من ضآلة المنفق في أوجه الإنفاق المختلفة عند الشرائح المكونة للمكون الأساسي للطبقة الوسطى، إلا أن معظم أفراد هذه الشرائح يقرون بعدم كفاية الدخل للمتطلبات اليومية والضرورية، الأمر الذي يهدد إشباع الاحتياجات الأساسية لهذه الفئات، ويقلل من تحقيق فرص التنمية الاجتماعية لهذه الشرائح .

نتائج البحث :

1. أعلي نسبة لتوزيع عينة البحث حسب الجنس كانت 60.7% للذكور، مقابل 39.3% للإناث.
2. أعلي نسبة لتوزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي يحملون الشهادة الجامعية 49.3% .
3. أعلي نسبة لتوزيع عينة البحث حسب الحالة العملية كانت 87.9% وهي للذين يعملون ، مقابل 21.1% للذين لا يعملون .
4. أعلى نسبة لتوزيع عينة البحث حسب حجم الأسرة تتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (6-9) أفراد 68.6%.
5. أعلى نسبة لتوزيع عينة البحث حسب الدخل كانت للذين يتقاضوا دخلا شهريا ما بين (601-900) دينار 49.3 % .
6. هناك فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية على انتشار الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة يعزى لمتغير الجنس؛ وهذه الفروق دالة إحصائياً في المحور الأول [المشكلات الأسرية] ، وجاءت الفروق لصالح الإناث، وكذلك دالة إحصائيا في إجمالي المحاور [الانحراف الاجتماعي]، لصالح الإناث أيضاً.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية على انتشار الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة قياساً بمتغير المؤهل العلمي.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية على انتشار الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة قياساً بمتغير الحالة العملية.
9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور نقص السيولة النقدية على انتشار الانحراف الاجتماعي داخل الأسرة قياساً بمتغير حجم الأسرة .

10.هناك فروق في اتجاهات المبحوثين حول دور نقص السيولة النقدية في انتشار الانحراف الاجتماعي يعزي لمتغير الدخل الشهري ، وجاء المحور الأول غير دال إحصائيا ، أما المحور الثاني [المشكلات الأمنية] فقد جاء دالا إحصائيا، بينما جاء إجمالي المحاور غير دال أيضا.

توصيات البحث :

- توحيد كافة جهود من المؤسسات التربوية والاجتماعية (الأسرة – المسجد – المدرسة – الإعلام) للحد من الأعمال الإجرامية ذلك للتوعية بمخاطر هذه الأعمال على المجتمع وتنميته وتماسكه.
- تكاتف كافة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية للقضاء على الانتهاكات المادية والمعنوية على المجتمع ونشر ثقافة التعايش السلمي في المجتمع.
- غرس القيم الاجتماعية الصحيحة في نفوس الأبناء وبيان أهميتها في تحديد هوية الفرد في المجتمع كذلك حفظ المجتمع من السلوكيات المنحرفة وآثارها السالبة .

قائمة المصادروالمراجع

أولا : المصادر

[1]- الجوهري ، عبد الهادي ، قاموس علم الاجتماع مكتبة النهضة الشرق، القاهرة.

[2]- غيث ، محمد عاطف ، 1989م ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر .

ثانيا :الكتب

[1]- الربايعة ،أحمد ، 1404هـ -1984م ، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض.

[2]- مصطفى ، أبو العينين على خليل،1988 م، القيم الإسلامية والتربية ، مكتبة ابراهيم حلمي ، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية .

[3]- الحسن ،إحسان محمد ،2010 م، النظريات الاجتماعية المتقدمة (دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة) ، دار وائل للنشر والتوزيع ،، ط 2 ،عمان، .

[4]- شتا ، السيد على ، 1993 ، علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .

[5]- أبو خضير ، بسام وآخرون ، 2018 ، مدخل إلى علم الاقتصاد ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان، ط 2 .

[6]- شازال ،جان ،1962 ، جناح الأحداث ترجمة عبد السلام القفاس، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

[8]- المغربي ، سعد واحمد الليثي ،2010 م، المجرمون ، الفئات الخاصة وأساليبها ورعايتها، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، القاهرة .

[9]- حنفي،عبد الغفار ،2007، إدارة المصارف (السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية) ، الدار الجامعية، الإسكندرية .

[10]- محمد ، صالح ، علي أبو جادو ، 2007،سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن .

[11]- ضبيع ،عبد الرؤوف ، 2004، السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الأسرة المصرية في الريف والحضر ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ط 1.

[12]- السدحان ، عبد الله ناصر ،1425 هـ -2004 م، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض .

[13]- عبد اللطيف، فرج، 1412هـ- 1992م ،الطفل بين التربية الأسرية والمدرسة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

[14]- العوجي ، مصطفى ،1406 هـ -1986 م، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الإنحراف ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض .

[15]- الهمشري ، محمد على قطب ، وآخرون،2000 م مشكلة الأطفال الجانحين، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان الرياض.

[16]- جهاز المباحث الجنائية سبها ،وزارة الداخلية 2017، التقرير السنوي عن الجريمة .

[17]- الصواني ، يوسف محمد ،20-30 /2005/8، المحاضرات التي ألقيت في الدورة التدريبية الثانية لطلاب الدراسات العليا ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، سبها.

ثالثا : أطروحات الماجستيروالدكتوراه :

[1]- محمد ،المزين خالد، 2009، القيم الأخلاقية المتضمنة في محتوى كتب لغتنا الجميلة للمرحلة الأساسية الدنيا ومدى اكتساب تلاميذ الصف الرابع الأساسي لها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة - فلسطين .

[2]- عادل ،شهيب : 2008، الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول والدعارة بحامة بوزيان ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منثورى – قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، الجزائر .

[3]- سليماني ، صباح ،2004، الفقر والانحراف الأحداث : دراسة ميدانية بمدينة بسكرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر .

[4]- أبو سبيحة ، مالك عبد القادر، 2006، أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري ، دراسة تطبيقية على ليبيا خلال الفترة 1986-2003 م، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس – ليبيا.

[5]- المصري ،دنيا جمال ، 2010، أثر استخدام لعب الأدوار في اكتساب القيم الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية قسم المناهج وأساليب التدريس ،الجامعة الإسلامية ،غزة ، فلسطين .

رابعا : الدوريات:

[1]- أبو سبيحة ، المبروك محمد أبو القاسم، 2013،تأثير العولمة على القيم الاجتماعية ، دراسة اجتماعية مقارنة بين الريف والحضر، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية ،العدد 2

[2]- بشير ، فاطمة عثمان ، 2018، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ، منشورات جامعة سبها العلمية ، مجلد 17 ، عدد 1 .

[3]- عوض الكريم ، مبارك، 2015، أثر انتشار الجريمة على الواقع الاجتماعي والسياسي في مدينة سبها ، مركز دراسات الجنوب الليبي للبحوث والتنمية .

خامسا : مو اقع الإنترنت :

[1]- بوابة الوسط ، 2011/1/15 م منشور على الموقع www.alwasat.com ، تاريخ الاسترجاع 2017/1/22 ، ساعة الدخول 4:51 م ، الجمعة .

[2]- بوابة الوسط ،2017/1/22 ، تقرير منشور عل موقع الانترنت، www.aiwasat.com ، ساعة الدخول 4:51م ، الجمعة ، تاريخ الاسترجاع 15 / 1 / 2021م.

[3]- ¬وابة أفريقا الإخبارية سبها ، 2021/1/15م ، www.afrigatenews.net ، ساعة الدخول 4:52 م ، الجمعة .

[4]- [4] القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها شهرية 2004 يونيو 2019 ، منشور في صفحة مصرف ليبيا المركزي على الموقع https://cbl.gov.l ، تاريخ الدخول 8-10-2019 ، ساعة 7:25 مساءا .

[5]- الغول ،عصام ، ناطق الرسمي للمصرف ليبيا المركزي، إيوان ليبيا، منشور على موقع alwasat.ly/ar/news/Lib. ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=6298 ya/132713 ، تاريخ الاسترجاع 11 /2/ 2017، السبت ، 8:00 مساء.

[6]- مصرف ليبيا المركزي ، طرابلس ، https://cbl.gov.l ، ساعة الدخول 8:08 م ، اليوم الجمعة ، تاريخ الاسترجاع 4/10/ 2019 .

[7]- مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي السابع والخمسون السنة المالية 2013، https://cbl.gov.l. ، تاريخ الاسترجاع 8-10-2019 ، ساعة الدخول 7:45 مساء

[8]- مصرف ليبيا المركزي : التقرير السنوي الثامن والخمسون السنة المالية 2014 https://cbl.gov.l ، تاريخ الاسترجاع 8-10-2019 ، ساعة الدخول 7:45 مساء